

الفصل الثاني عشر

التعاون العربي في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات

نظرة عامة

تمثل الاتصالات وتقنية المعلومات إحدى المصادر الاقتصادية الرئيسية للنمو، حيث تحقق أهدافاً إنمائية متعددة من أهمها، زيادة فرص العمل وتنمية إيرادات الدولة وتحسين الإنتاجية ودفع الإصلاح الإداري والاقتصادي وفتح آفاق جديدة للتصدير.

وتؤثر الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل إيجابي في زيادة الفاعلية في الأعمال وفي ارتفاع معدلات الإنتاج وزيادة الأرباح، وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية التي تعتمد بشكل متزايد على سرعة الاتصال والتوصيل. كما تساهم في دعم ونمو قطاعات أخرى مثل قطاع الحكومة والتجارة والتعليم والصحة والسياحة وغيرها، حيث تعمل على تعزيز كفاءتها وقدرتها التنافسية، وتساهم في تحسين مستوى العمل والخدمات المقدمة، إضافة إلى توفير أنواع جديدة من الأعمال وفرص العمل.

ولقد اهتمت الدول العربية بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وأثره على التطور الاقتصادي والاجتماعي، فوضع عدد منها إستراتيجيات وطنية للنهوض وتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وركزت بعضها على تطوير هذا القطاع كقطاع إنتاجي له مردود اقتصادي فوضعت خططاً لتنمية صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات وإيلاء القطاع الخاص دوراً هاماً في تطوير هذه الصناعة.

وخلال العقد الماضي، أحرزت الدول العربية تقدماً ملموساً في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ففي أسواق الخدمة المتنقلة، نمت خدمات الهاتف المتنقل بمعدل سنوي قدره 55 في المائة، وبلغ مستوى الانتشار حوالي 63 في المائة في نهاية عام 2008، وهناك الآن 16 مستعملاً للإنترنت لكل 100 نسمة مقارنة مع أربعة مستعملين لكل 100 نسمة في عام 2003. غير أنه وبالمقارنة مع المناطق الأخرى، لا يزال استعمال الإنترنت والنفاذ إلى النطاق العريض على وجه الخصوص محدوداً نسبياً.

ويتطرق الفصل إلى العناصر الرئيسية التالية: الوضع الراهن لسوق الاتصالات في الدول العربية، والجهود العربية المشتركة في مجال الاتصالات والقضايا المتصلة بإدارة الإنترنت وسبل التعاون العربي، ونظرة مستقبلية لصناعة الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول العربية.

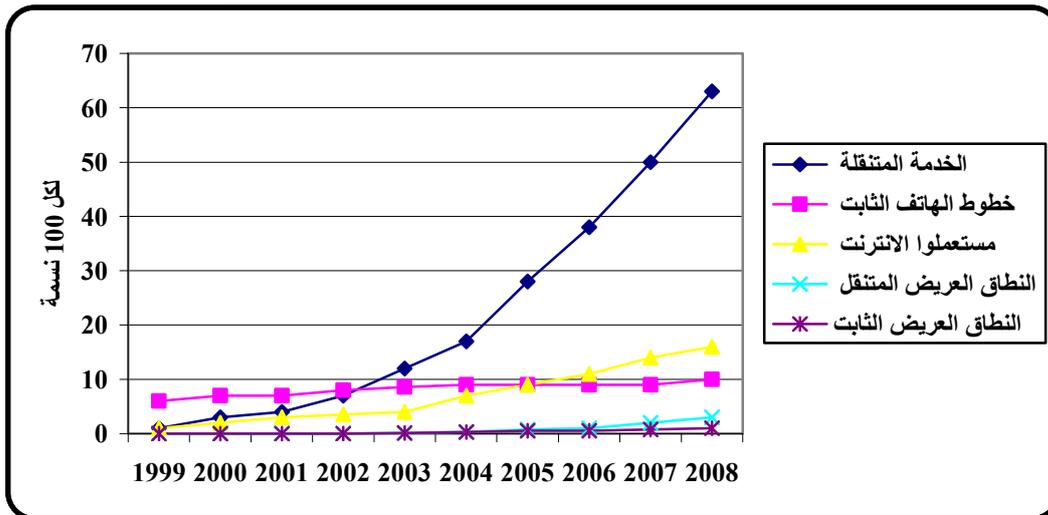
الوضع الراهن لسوق الاتصالات في الدول العربية

سيتم استعراض الوضع الراهن لسوق الاتصالات في المنطقة العربية في ثلاثة مجالات رئيسية، هي نبذة عن تطور خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحديث وإعادة هيكلة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والبيئة القانونية والتنظيمية له.

تطور خدمات الاتصالات في الدول العربية

شهد سوق الاتصالات في الدول العربية نمواً متسارعاً، حيث بلغ العدد الإجمالي للخطوط المتنقلة الخلوية في الدول العربية قرابة 214 مليون خط، وحوالي 35 مليون خط هاتفياً ثابتاً في نهاية عام 2008. ففي جانب الهاتف المتنقل، تزايد انتشار هذه الخدمة بمعدل سنوي قدره 55 في المائة خلال الفترة (1999-2008)، وبلغت نسبة انتشارها بين السكان 63 في المائة في نهاية عام 2008، وفي الوقت نفسه، كان في المنطقة 10 خطوط هاتف ثابت لكل 100 ساكن و16 في المائة من السكان يستعملون الإنترنت. وفيما يتعلق بتطور النطاق العريض والذي يطلق عليه أحياناً الإنترنت فائق السرعة حيث يتميز بمعدل سريع لنقل البيانات، لا تزال الدول العربية في المراحل المبكرة جداً منه. فبحلول عام 2008، بلغ عدد المشتركين في خدمة النطاق العريض الثابتة واشتراكات النطاق العريض المتنقل واحد في المائة وثلاثة في المائة من السكان على التوالي، الشكل (1).

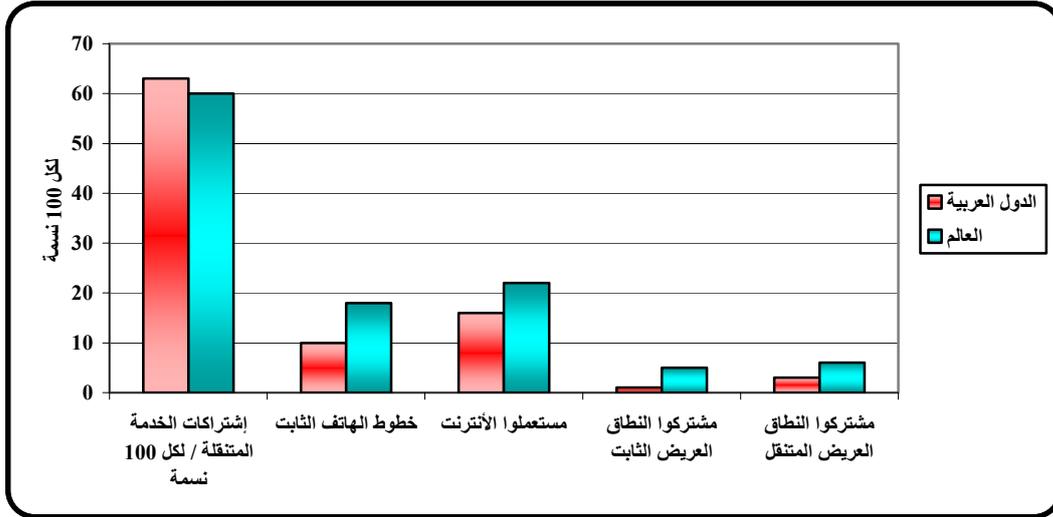
الشكل (1) : تطور الاتصالات في الدول العربية (1999-2008)



المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات العالمية للاتصالات وتقنية المعلومات، الاتحاد الدولي للاتصالات.

وبالمقارنة مع المتوسط العالمي، استأثرت الدول العربية بمعدل انتشار أعلى فيما يتعلق باشتراكات الدول العربية المتنقلة الخلوية. ولكن تقل عن المتوسط العالمي في معدلات انتشار خطوط الهاتف الثابت واستعمال الإنترنت، كما تقع خلف المتوسط العالمي من حيث الإقبال على النطاق العريض الثابت والمتنقل، الشكل (2).

الشكل (2) : الإقبال على الاتصالات في الدول العربية عام 2008



المصدر: مصدر الشكل (1).

خدمات الهاتف الثابت

بالرغم من توجه معظم دول المنطقة إلى تحرير قطاع الاتصالات متضمنة خدمات الهاتف الثابت، لا تزال هذه الخدمات في غالبية الدول العربية محتكرة من مؤسسات تابعة للدولة، إلا أن هذا الاحتكار لم يكن عاملاً معوقاً لانتشارها أو لحجم الخدمات المقدمة ونوعياتها. فقد سجلت خدمات الهاتف الثابت معدل نمو مرتفع وحققت انتشاراً جيداً في معظم دول المنطقة. وإن كان الانتشار الواسع لخدمات الهاتف المحمول قد أثر بقدر أكبر من إقبال المستخدمين على خدمات الهاتف الثابت. وبالرغم من الجهود التي تبذلها دول المنطقة للتوسع في التغطية لتشمل المناطق النائية والمعزولة، إلا أن مستوى التغطية لا يزال يمثل تحدياً في معظم الدول ويحتاج إلى حلول فعالة.

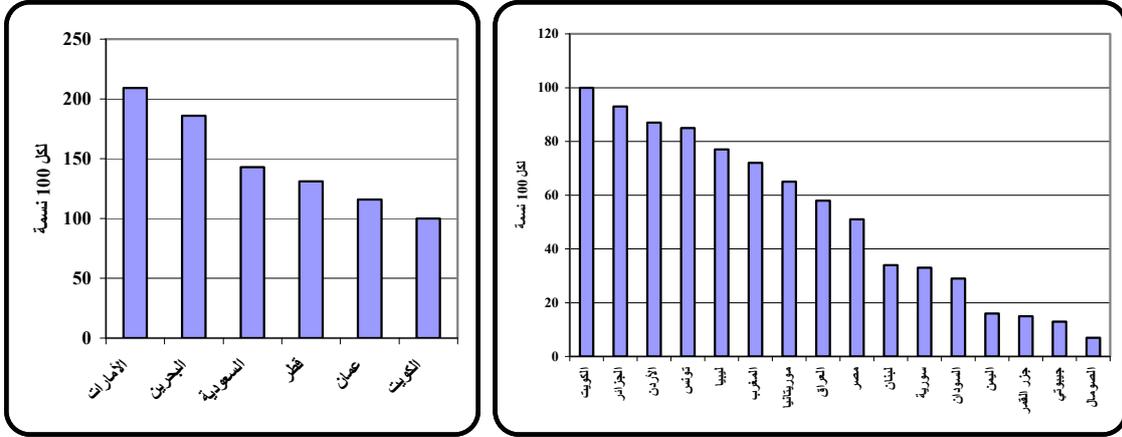
وبلغت نسبة انتشار الهاتف الثابت في المنطقة العربية حوالي 10.3 في المائة في نهاية عام 2008 وتحتل الإمارات المركز الأول بين دول المنطقة بنسبة تبلغ 33.6 في المائة، تليها البحرين بنسبة 28.4 في المائة، ثم قطر بنسبة 20.6 في المائة، الملحق (1/12).

خدمات الهاتف المتنقل

شهدت خدمات الهاتف المتنقل نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة وازداد الطلب على هذه الخدمات، وزادت الكثافة التليفونية لهذه الخدمات بمعدلات تجاوزت 100 في المائة في دول مجلس التعاون الخليجي بنهاية عام 2008، وبمعدلات أقل في باقي الدول العربية، الملحق (2/12) والشكل (3).

الشكل (3) : معدلات انتشار الخدمة المتنقلة الخلوية في الدول العربية

عام 2008

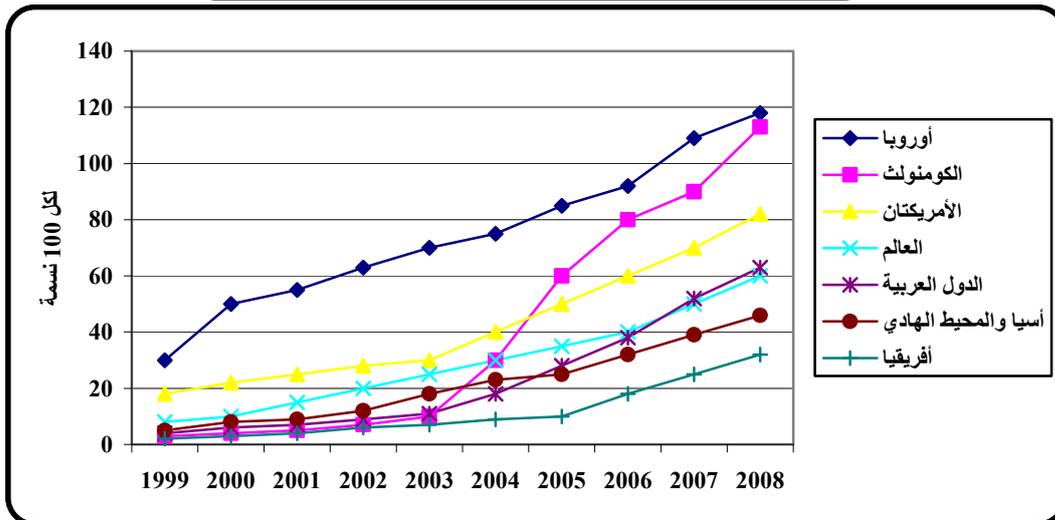


المصدر: مصدر الشكل (1).

ومقارنة بالمستويات العالمية في نهاية عام 2009، يأتي ترتيب الدول العربية أعلى من المتوسط العالمي، بينما كانت دون المتوسط العالمي بكثير وقيل أفريقيا فقط في عام 2004. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى إعادة تنظيم القطاع وتحرير الأسواق وزيادة المنافسة، حيث رخصت غالبية الدول العربية لأكثر من مشغل واحد لتقديم خدمة الهاتف المتنقل، الشكل (4).

الشكل (4) : انتشار الخدمة المتنقلة الخلوية في الدول العربية

(2008-1999)

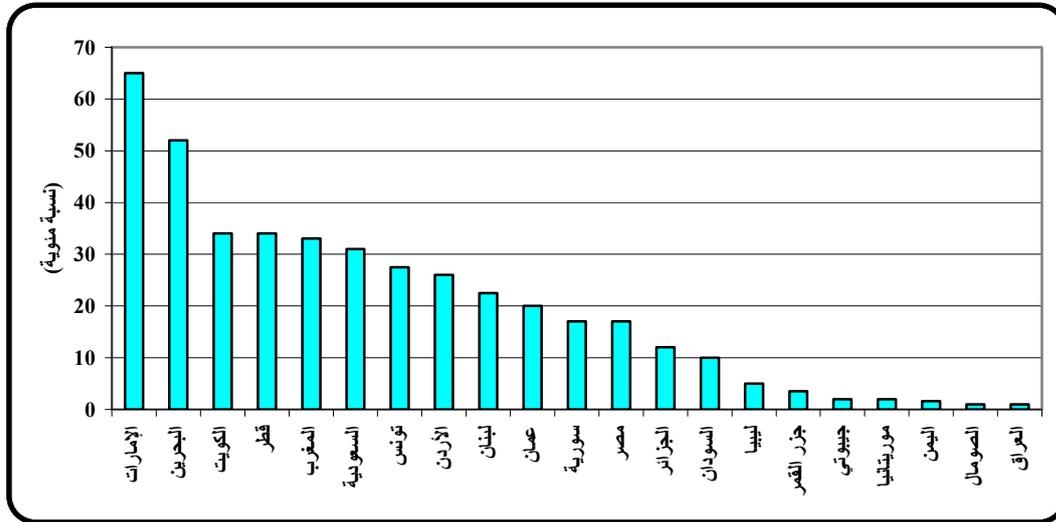


المصدر: مصدر الشكل (1).

خدمات الإنترنت

تشير الإحصاءات إلى أن انتشار واستخدام الإنترنت لا زال محدوداً في الدول العربية، مع وجود تفاوت كبير بين تلك الدول، وأن متوسط معدل انتشار خدمات الإنترنت واستخدامها في المنطقة يقل كثيراً عن المعدل العالمي. حيث بلغ معدل انتشار الإنترنت في الدول العربية حوالي 16 في المائة في نهاية عام 2008، مقارنة مع 23 في المائة على المستوى العالمي. ورغم أن عدد مستخدمي خدمات الإنترنت أخذ ينمو بمعدل 37 في المائة سنوياً خلال السنوات الماضية، إلا أن الدول العربية لا تزال أدنى من المتوسط العالمي من حيث الانتشار، الملحق (3/12) والشكل (5).

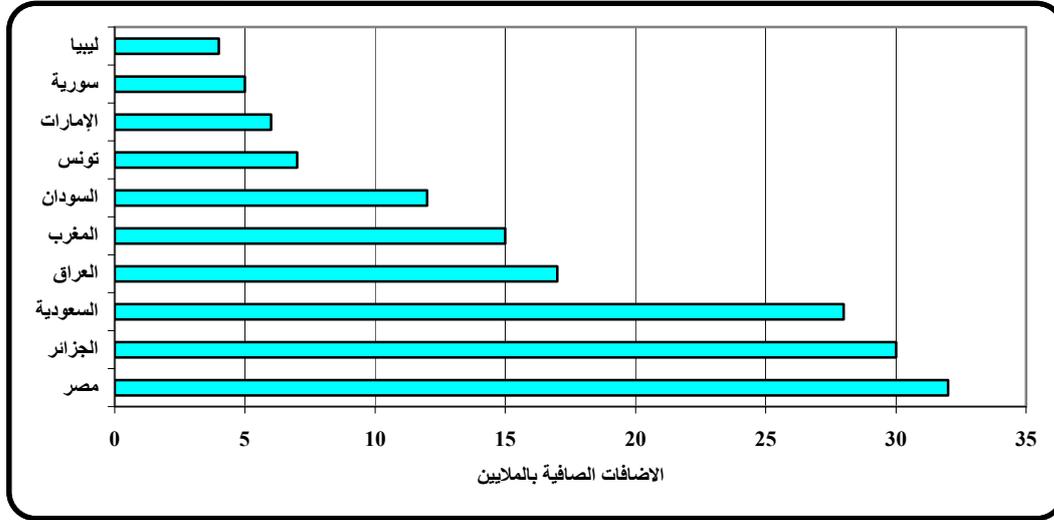
الشكل (5) : انتشار الإنترنت في الدول العربية عام 2008



المصدر: مصدر الشكل (1).

ويشكل الارتفاع النسبي لأسعار أجهزة الحاسب الشخصي وعدم وجود حملات توعية كافية بفوائد استخدامات الإنترنت وقلة المحتوى العربي ونقص المهارات أهم معوقات الانتشار الواسع للإنترنت في المنطقة العربية على مستوى الأفراد. كما يعاني استخدام الإنترنت في قطاع الأعمال من نقاط ضعف عديدة أهمها ضعف المعاملات التجارية الإلكترونية. لذلك تبذل كافة الدول العربية جهداً كبيراً لإتاحة خدمات الإنترنت لأكبر شريحة ممكنة من المستخدمين والعمل على زيادة استخدامها. وللوصول إلى تلك الأهداف أطلقت دول المنطقة العديد من المبادرات، منها إتاحة الإنترنت في المدارس والجامعات و المؤسسات التعليمية والنوادي ومراكز الإنترنت، إما بالمجان أو بأسعار في المتناول، وتسهيل الحصول على أجهزة الحاسب الشخصي بأسعار تسهيلات ميسرة. وتجدر الإشارة إلى أن العدد الأكبر من صافي الزيادات في مستعملي الإنترنت خلال الفترة 2003-2008، كان في مصر والجزائر والسعودية، الشكل (6).

الشكل (6) : صافي الزيادات في مستعملي الإنترنت في الدول العربية (2008-2003)



المصدر: مصدر الشكل رقم (1).

عرض نطاق الإنترنت الدولي

شهدت المنطقة العربية زيادة ملحوظة في عرض نطاق الإنترنت الدولي المتاح، حيث بلغ معدل نموه السنوي 97.4 في المائة من حوالي 5,649 ميغا بت/الثانية في عام 2003 إلى 169,229 ميغا بت/الثانية في عام 2008. كما زاد عرض نطاق الإنترنت الدولي لكل مستعمل إنترنت من 497 بت/ثانية في عام 2003 إلى 3,238 بت/ثانية في عام 2008، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 45.5 في المائة خلال الفترة (2003-2008)، الملحق (4/12).

إنترنت النطاق العريض (الإنترنت فائق السرعة)

تأتي المنطقة العربية حالياً في عداد المناطق الأقل نمواً بالمقارنة مع مناطق العالم الأخرى فيما يتعلق بالإقبال على إنترنت النطاق العريض أو الإنترنت فائق السرعة، الثابت منها والذي يتم عبر خطوط الهاتف الأرضي والشبكات الأرضية أو المتنقل الذي يتم من خلال أجهزة الهاتف المتنقل. فقد بلغ إجمالي عدد المشتركين في النطاق العريض الثابت حوالي 4.3 مليوناً، في نهاية عام 2008 وبلغ عدد الاشتراكات في النطاق العريض المتنقل 11.4 مليوناً، مما يمثل انتشاراً نسبته واحد في المائة وثلاثة في المائة على التوالي. ومع ذلك، فقد شهد عدد من دول المنطقة مثل الإمارات والسعودية ومصر والبحرين، نمواً ملحوظاً فاق 200 في المائة بين عامي 2007 و2008. ومع زيادة المحتوى العربي والتطبيقات الإلكترونية على شبكة الإنترنت، من المتوقع أن يزيد الإقبال على النطاق العريض في السنوات القادمة، خاصة النطاق العريض المتنقل، الملحقان (2/12) و(5/12).

انتشار الحاسبات الآلية

يلعب الحاسب الآلي دوراً هاماً في نقل المعلومات وتبادلها، فهو أداة لمعالجة المعلومات وحفظها وإعدادها وترتيبها وتنسيقها وتخزينها، وهو كذلك أداة الوصول إلى الإنترنت والفضاء السيبراني. ورغم الاعتماد الكبير على الحاسب في

مجتمع المعلومات، لا زالت نسبة انتشاره منخفضة في العالم العربي مقارنة بالمعدل العالمي. وتعزى أسباب ضعف انتشار الحاسب الآلي في الدول العربية إلى عاملين أساسيين، أولهما ارتفاع سعر الحاسب بالنسبة لدخل الفرد، والعامل الثاني يتعلق بنقص المهارات. وللتغلب على هذه المعوقات، قام العديد من دول المنطقة بتبني مبادرات لتوفير الحاسبات الآلية بأسعار وشروط ميسرة لتمكين مواطنيها من اقتنائها، بالإضافة إلى بذل جهود مكثفة في تأهيل الموارد البشرية ومحو الأمية المعلوماتية لفئات المجتمع المختلفة.

تحرير وإعادة هيكلة قطاع الاتصالات

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تغيرات غير مسبوقه في قطاع الاتصالات على المستوى العالمي، حيث تم خصخصة العديد من هيئات الاتصالات المملوكة للدولة، وانتشر في العالم اتجاه قوي نحو موجة من انتهاج سياسات فتح القطاع للمنافسة وتحرير الأسواق. ومن العوامل المهمة التي أدت إلى تحرير أسواق الاتصالات، ما يلي: تزايد الأدلة على أن أسواق الاتصالات الأكثر تحراً تنمو وتتطور أسرع من غيرها وتقدم خدمات أفضل لعملائها، والحاجة لجذب رؤوس أموال القطاع الخاص للتوسع في شبكات الاتصالات وتحديثها وكذلك لتقديم خدمات جديدة، والنمو السريع في شبكة الإنترنت مما أدى إلى تجاوز حركة تدفق المعلومات حركة تدفق الاتصالات الصوتية في العديد من الدول، كما أدى إلى تواجده الكثير من مقدمي تلك الخدمة الجديدة، بالإضافة إلى نمو خدمات الهاتف المتنقل ووسائل الاتصالات اللاسلكية الأخرى التي وفرت بديلاً للشبكات الثابتة ومهدت لدخول مقدمي خدمة جدد لأسواق الاتصالات.

ولم تكن الدول العربية بمعزل عما يدور في الساحة الدولية، حيث قامت معظم دول المنطقة بإعادة هيكلة القطاع وإنشاء هيئات مستقلة لتنظيم الأسواق، تقوم بتعزيز المنافسة في أسواق الخدمة الثابتة والمتنقلة والإنترنت وتنمية هذه الأسواق وضمان مصالح المستهلكين. وتختلف مسؤوليات هيئات تنظيم الاتصالات من دولة إلى أخرى طبقاً لظروف السوق المحلي والقوانين المنظمة لقطاع الاتصالات، ولكنها تتفق جميعها في المسؤوليات التالية:

- إصدار التراخيص لمشغلي شبكات الاتصالات ومقدمي الخدمة الجدد.
- مراقبة المرخص لهم بالالتزام بشروط الترخيص.
- ضمان ربط الشبكات ووضع إطار تنظيمي لتحقيق هذا الترابط.
- حماية مصالح المستهلكين.
- وضع إطار تنظيمي لأسعار الخدمات.
- وضع قواعد تنظيمية لحماية المنافسة ونمو الأسواق ومنع الممارسات التي تضر بالمنافسة.

وتبذل الدول العربية جهوداً حثيثة لتفعيل المنافسة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات على المستوى الوطني والإقليمي من أجل إنشاء وتطوير سوق تنافسي يكفل خفض الأسعار ويؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة

للمستخدمين. وتجدر الإشارة إلى أن تفعيل التنافسية في السوق يتطلب تنفيذ سياسات وإستراتيجيات تتضمن العناصر الأساسية التالية:

- توفير البنية التحتية المتطورة من شبكات الاتصالات والمعلومات وتطبيقاتها والتوسع فيها لتشمل المناطق النائية والمعزولة والعمل على زيادة معدل انتشار خطوط الهاتف الثابت والمحمول واستخدام شبكة الإنترنت. مع المحافظة على التوازن بين أسعار الخدمات ومستوى الدخل.
- توفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة لتطوير ونمو سوق الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال التوسع في تحرير قطاع الاتصالات وإعادة هيكلته. وتوفير القوانين والتشريعات اللازمة لضمان حقوق الملكية الفكرية والتعاملات الإلكترونية ومكافحة الجرائم الإلكترونية وغيرها.
- بناء وتنمية الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة اللازمة لمتطلبات سوق العمل من خلال تطوير المناهج الدراسية في المدارس والجامعات وتدريب شباب الخريجين والتوسع في التدريب ليشمل جميع المواطنين بكافة شرائحهم والاستفادة من المعاهد المتخصصة ومراكز التميز المنتشرة في أنحاء المنطقة والتعاون بين مؤسسات التعليم والتدريب والبحوث في المنطقة العربية.
- تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لتحويله إلى قطاع إنتاجي مريح يعمل على توفير فرص العمل وجلب الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال النهوض بالصناعة والتوجه للتصدير ودعم دور القطاع الخاص في هذا الشأن.

البيئة القانونية والتنظيمية للاتصالات

لا شك أن وجود البيئة القانونية والتنظيمية من أهم العوامل المحفزة لتطوير سوق الاتصالات وتقنية المعلومات وتنميته وبناء الثقة بالخدمات الإلكترونية وتعزيز أمنها. كما تسهم القوانين والتشريعات المنظمة لهذه السوق في زيادة الاستثمارات المحلية والإقليمية والعالمية. وقد اهتمت دول المنطقة في الأعوام الماضية بتوفير البيئة القانونية والتشريعية الملائمة والمحفزة للاستثمار ونمو القطاع، فقامت معظم دول المنطقة بإعادة هيكلة قطاع الاتصالات وإصدار قوانين لتنظيم الاتصالات بهدف تهيئة أسواق مفتوحة وتنافسية وجاذبة للاستثمار، كما قامت العديد من الدول العربية بوضع قوانين للتجارة والمعاملات الإلكترونية ومكافحة الجرائم الإلكترونية، بالإضافة إلى انضمام العديد من دول المنطقة للاتفاقيات المنظمة لحقوق الملكية الفكرية. وبالرغم من التقدم الذي تم إحرازه، فلا زالت المنطقة في حاجة إلى المزيد من الاهتمام والتوسع في إصدار القوانين والتشريعات المنظمة للسوق والداعمة له مع وضع الآليات اللازمة لتطبيق هذه القوانين والتشريعات.

القوانين والأنظمة الخاصة بحقوق الملكية الفكرية. اهتمت الدول العربية بالأمور المتعلقة بالملكية الفكرية، وانضمت معظم دول المنطقة إلى المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، كما وضعت مجموعة من القوانين الوطنية المعنية بها.

التشريعات الخاصة بالأعمال والتعاملات الإلكترونية: في ظل تحول المنطقة العربية إلى مجتمع المعلومات، ظهرت الحاجة إلى وجود التشريعات والقوانين التي تعزز الثقة والأمن بالخدمات الإلكترونية وتنظم الأعمال والتعاملات الإلكترونية، وتتيح الاستفادة من التطبيقات المتعددة التي تشمل الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وغيرها وتوفر ثقة المستهلكين والتجار ومؤسسات الأعمال بالنمط المستجد في العلاقات التجارية والتعاملات التعاقدية والاقتناع بعدم وجود مخاطر تهدد الحقوق والأموال.

وعلى الرغم من إصدار العديد من دول المنطقة قوانين للتجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني والأعمال الإلكترونية، فلا زالت التشريعات الخاصة بالأعمال والتعاملات الإلكترونية في طور النمو. في الوقت نفسه، تسعى دول المنطقة إلى تفعيل التكامل الإقليمي العربي في مجال الأعمال والتجارة الإلكترونية من خلال وضع قوانين متجانسة خاصة بالأعمال والتجارة الإلكترونية بهدف تشجيع الأعمال والتجارة البيئية في المنطقة. ويعد مشروع إنشاء نظام استرشادي عربي للأعمال الإلكترونية أحد المشروعات الإقليمية الهامة للمنطقة العربية، حيث يهدف المشروع إلى وضع نظام نموذجي للأعمال والتعاملات الإلكترونية في الدول العربية وإرساء قواعد نظامية نموذجية لاستخدام التعاملات والتوقعات الإلكترونية تكون مرجعا استرشادياً للدول العربية.

كما تضمنت أنشطة المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات مشروع "المنتدى العربي لهيكل المفتاح العمومي"، وقد أدرج المشروع ضمن قائمة المشروعات الإقليمية المعتمدة.

القوانين والتشريعات الخاصة بتأمين الفضاء السيبراني Cyberspace ومكافحة الجرائم الإلكترونية. واكب الانتشار المتزايد والسريع في خدمات وتطبيقات الإنترنت وانتشار الأخطار التي تهدد الثقة في هذه الخدمات، حيث اتسع نطاق انتشار الفيروسات والبرمجيات الخبيثة، والهجوم على الشبكات، وتخريب المعلومات والاستخدام غير المشروع للبيانات الشخصية ونشر المحتوى غير اللائق. وقد اهتمت المنطقة العربية باتخاذ كافة التدابير للتصدي لهذه الظاهرة، حيث أصدرت معظم دول المنطقة قوانين لمكافحة الجرائم المعلوماتية وسوء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتهدف هذه القوانين إلى حماية تبادل البيانات ونقلها وتجرىم الاعتداء على البيئة الرقمية ووضع نظام للعقوبات يساهم في ردع المخالفين وتعزيز الثقة في التكنولوجيا وتطبيقاتها.

قوانين حماية الخصوصية والبيانات الشخصية. مع تزايد التطبيقات الإلكترونية، تظهر الحاجة لحماية الخصوصية والبيانات الشخصية عبر شبكة الإنترنت وعلى الحاسبات، وعليه فإن وجود القوانين التي تحمي البيانات الشخصية لمستخدمي الإنترنت وتمنع استغلالها بطريقة مسيئة، أصبحت ضرورية لزيادة ثقة المستخدمين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتفنقر المنطقة العربية إلى القوانين والتشريعات الخاصة بحماية الخصوصية والبيانات الشخصية، وإن وردت الإشارة إليها في القوانين العامة.

الجهود العربية المشتركة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات

لقد كانت الدول العربية من المجموعات الإقليمية الأوائل التي أدركت أهمية التعاون في مجال تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث قامت بإنشاء الشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، والتي تضم هيئات التنظيم والإدارات المكلفة بتنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المنطقة العربية. وتهدف الشبكة إلى تبادل الخبرات في مجال تنظيم الاتصالات، وإعداد سياسات لتطوير وتحديث شبكات وخدمات الاتصالات في الوطن العربي. ومتابعة التطورات العالمية في قطاع الاتصالات والمعلومات لتسهيل إدماجها في الوطن العربي.

ولقد عملت الدول العربية أيضاً على تبني وتنفيذ إستراتيجية على المستوى الإقليمي لبناء مجتمع الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث تم إعداد إستراتيجية عربية جديدة تأخذ في اعتبارها المتغيرات الدولية والإقليمية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وتطبيقاتها، وتكون إطاراً للتنمية الإقليمية في الدول العربية. وقد تم إعداد وثيقة الإستراتيجية الجديدة تحت اسم "وثيقة الإستراتيجية العربية العامة للاتصالات وتقنية المعلومات - بناء مجتمع المعلومات - 2007-2012". وقد تم إقرار هذه الإستراتيجية في القمة العربية في دمشق في عام 2007.

وتتضمن الإستراتيجية الجديدة ثلاثة أهداف هي:

- خلق سوق تنافسي لمجتمع المعلومات العربي.
- تحقيق النفاذ الشامل وتحسين جودة الخدمات باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- تنمية صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات بهدف خلق فرص عمل جديدة وتأهيل منتجاتها وخدماتها للتصدير.

ولتحقيق هذه الأهداف وتفعيل محاور عمل الإستراتيجية، قام عدد من الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية باقتراح مجموعة جديدة من المشروعات (16 مشروعاً) تم تقييمها من قبل فريق عمل بلورة الإستراتيجية العربية طبقاً لمعايير محددة.

تخفيض أسعار خدمات الإنترنت والهاتف الثابت والمتنقل

تشغل قضية تخفيض أسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات دول المنطقة منذ وقت بعيد، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، فعلى المستوى الوطني تسعى جميع الدول العربية إلى توفير هذه الخدمات لمواطنيها بأنسب الأسعار عن طريق وضع الخطط الهادفة إلى رفع معدل انتشار خطوط الهاتف الثابت والمتنقل مع زيادة انتشار واستخدام شبكة الإنترنت بأسعار ملائمة. ولقد كان لتوجه معظم دول المنطقة إلى تحرير الأسواق وفتحها للمنافسة واجتذاب الاستثمارات، أثره البالغ في تخفيض أسعار الخدمات وانتشارها. ويشير تقرير "الخصائص الإحصائية لمجتمع المعلومات لعام 2009" الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، بأن متوسط قيمة سلة أسعار تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (ثابت ومتنقل وإنترنت) لعام 2008 في الدول العربية يبلغ 12.1 في المائة من متوسط نصيب الفرد من

الدخل القومي الإجمالي في تلك الدول، وتتماشى هذه القيمة مع المتوسط العالمي البالغ 15.1 في المائة، ولكنه بعيد عن متوسط الدول المتقدمة البالغ 1.6 في المائة.

تخفيض أسعار خدمات الاتصالات الدولية بين الدول العربية

تشكل الحركة الهاتفية الدولية المتبادلة بين الدول العربية محوراً أساسياً لتطوير ودعم سبل التعاون المشترك وزيادة تنمية العلاقات بين الدول العربية، خاصة وأن الإحصاءات تشير إلى أن حجم الحركة البينية للدول العربية يعادل أكثر من نصف حجم الحركة الكلية لهذه الدول مع دول العالم، الأمر الذي يبرز مدى الأهمية الاقتصادية للحركة البينية العربية وضرورة العمل على زيادتها وتنميتها.

لذا، أولى مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات اهتمامه بهذا الموضوع منذ بداياته وذلك بإقرار تخفيضات متتالية لأسعار التحويلات البينية للدول العربية وذلك بالنسبة للخدمات الهاتفية الدولية على أن يكون لهذه التخفيضات مردود إيجابي على الأسعار التحصيلية التي يتحملها المواطن، وقد نجح المجلس في إقرار تخفيضات متتالية للأسعار التحاسبية بين الدول العربية وصلت إلى حوالي 76 في المائة للهاتف الثابت وذلك في الفترة من نهاية عام 1997 وحتى عام 2004. كما أصدر مجلس الجامعة على مستوى القمة والذي عقد في عمان في عام 2001 قراره بتوجيه الأطراف المؤثرة على قطاع الاتصالات إلى العمل على إيجاد تعرفه معقولة ومتوازنة لخدمات الاتصالات بين الدول العربية تضمن استمرار وتحديث مرافق الخدمة، وتدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تيسير أسعار الخدمة التي يتحملها المستثمرون ورجال الأعمال والمواطنون في المنطقة العربية.

تخفيض أسعار التجوال الدولي بين الدول العربية

كان ارتفاع أسعار التجوال في المنطقة العربية موضع اهتمام مجلس وزراء الاتصالات وتقنية المعلومات العرب، الذي أصدر قراره بالتأكيد على قيام منظمي قطاع الاتصالات في الدول العربية بالزام المشغلين في دولهم بتخفيض المقابل المالي للتجوال الدولي في الدول العربية إلى المستوى المناسب والمقبول، والذي يتفق مع المعدل الدولي لأسعار التجوال، وعلى ضرورة قيام المشغلين بإعلان أسعار التجوال الدولي حال وصول المتجول من خلال رسالة قصيرة يتم إرسالها للمتجول.

وقد قامت الشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، بناء على هذا القرار، بدراسة مكثفة لظاهرة ارتفاع أسعار التجوال الدولي في المنطقة العربية. وأوصت بأهمية تبني أسعار أقل لخدمة التجوال الدولي لما لهذه الخدمة من تعزيز للسياحة العربية ولحماية المستهلك العربي. مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ الإجراءات التنظيمية، مستوي تطور أسواق خدمات الاتصالات المتنقلة في المنطقة والاختلافات في تكاليف الشبكات في مختلف الدول العربية، وحاجة المشغلين إلى الحصول على عائد معقول على الاستثمار.

ومن جانبه، يواصل مجلس وزراء الاتصالات وتقنية المعلومات العرب جهوده من خلال فريق العمل العربي المعني بالتشغيل والتعرفة لتخفيض أسعار التجوال الدولي المطبقة بين الدول العربية لتصل إلى المستوى المناسب والمقبول.

إدارة الإنترنت والقضايا المتصلة بها

أقر رؤساء الدول والحكومات خلال القمتين العالميتين لمجتمع المعلومات، جنيف (2003) وتونس (2005)، بأن الإنترنت قد تطور من كونه مرفقا بحثياً وأكاديمياً إلى أن أصبح مرفقاً عالمياً في متناول الجميع، وينبغي أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية وبمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ويجب أن تكفل توزيعاً منصفاً للموارد، وأن تيسر النفاذ أمام الجميع وأن تكفل تشغيلاً مستقراً وأماناً للإنترنت مع مراعاة التعدد اللغوي. وطالبت قمة تونس الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين يضم الحكومات والقطاعات الخاصة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية وغيرهم، أطلق عليه منتدى إدارة الإنترنت وذلك لمناقشة القضايا المتصلة بإدارة الإنترنت بغية تعزيز استمرارية الإنترنت وقوتها وأمنها واستقرارها وتطورها، ولا يعد المنتدى هيئة لصنع القرار وإنما يوفر الفرصة للمشاركين للحوار والمناقشة ولتبادل الأفكار.

وقد عقد المنتدى اجتماعه الأول في أثينا باليونان في 2006، والثاني في ريودي جانيرو بالبرازيل في 2007، والثالث في حيدرآباد في الهند في عام 2008، والرابع في شرم الشيخ في مصر في عام 2009.

وتتضمن القضايا المتصلة بإدارة الإنترنت العديد من المسائل، منها تلك المتصلة بالبنية التحتية وإدارة الموارد الرئيسية للإنترنت بما في ذلك إدارة أسماء النطاقات وعناوين بروتوكولات الإنترنت والمعايير التقنية والربط والنفاذ والتعددية اللغوية، ومنها المسائل المتصلة بأمن وحماية الإنترنت والذي يتضمن ضمان سلامة واستقرار الإنترنت ومكافحة الجرائم السبرانية وصد وحماية البيانات والمحافظة على الخصوصية هذا بخلاف المسائل المتعلقة بالجوانب الإنمائية خاصة بناء القدرات.

وتولي دول المنطقة العربية اهتماماً كبيراً بمختلف القضايا والمسائل المتعلقة بإدارة الإنترنت وذلك على المستويين الوطني والإقليمي. حيث تم إنشاء فريق عمل يعني بشئون الإنترنت يختص بدراسة القضايا المتعلقة بسياسات الإنترنت وإدارتها ومواردها والتنسيق العربي في هذا الخصوص، ويقوم بالتحضير للمشاركة العربية في المنتديات والمحافل الدولية المتعلقة بشئون الإنترنت وبوجه الخصوص المنتدى العالمي لإدارة الإنترنت. كما تحرص دول المنطقة على المشاركة في اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت والمشاركة الفعالة في مناقشة مختلف القضايا، خاصة تلك المتعلقة باهتمامات دول المنطقة وإبراز وجهة نظرها والدفاع عن مصالحها. ومن أبرز هذه القضايا تلك المتعلقة بالتعدد اللغوي في أسماء النطاقات والمحتوى، وأمن الإنترنت، وتيسير النفاذ إلى الشبكة.

التعدد اللغوي على شبكة الإنترنت وأسماء النطاقات العربية. على الرغم من انتشار وكثرة استخدام شبكة الإنترنت من قبل شعوب العالم قاطبة في نواحي كثيرة من الحياة والتي أصبح استخدام الشبكة منها معلم من معالم تحضر وتطور الشعوب والأمم، فإن عناوين مواقع الإنترنت مازالت تكتب بالأحرف اللاتينية، وهذا يشكل عائقاً كبيراً أمام المستخدمين من غير المتحدثين باللغة الإنجليزية ومنهم الدول العربية.

وتبرز الأهمية في إيجاد الحلول والتقنيات اللازمة التي تمكن الدول العربية من الاستفادة القصوى من الإنترنت، ومن ذلك تعريب الإنترنت وزيادة المحتوى العربي فيها، ويشمل ذلك كتابة أسماء المواقع باللغة العربية حتى يتمكن المستخدم العربي من الوصول إلى المعلومة باستخدام أسماء نطاقات (Domain Names) عربية مباشرة.

وما أن أعلنت هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (الأيكان) عن نيتها لفتح باب التسجيل لحقوق إدارة النطاقات العلوية خلال النصف الثاني من عام 2009 والتي تتميز وللمرة الأولى بقبول طلبات تسجيل النطاقات العلوية باللغات غير اللاتينية، حتى بادرت المنطقة العربية ممثلة في جامعة الدول العربية باتخاذ إجراءات حق إدارة النطاقات العلوية (Arab) و(عرب) بهدف تمثيل الهوية العربية على شبكة الإنترنت وزيادة المحتوى العربي على الشبكة وزيادة نفاذ العرب إليها. وفي جانب آخر تقدم عدد من الدول العربية لتسجيل أسماء نطاقات الدول بعد أن تم الإعلان عن فتح باب التقدم لتسجيل النطاقات باللغات غير اللاتينية.

تأمين الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم الإلكترونية. مع النمو المستمر في أعداد مستخدمي شبكة الإنترنت والانتشار المتزايد في المعاملات والخدمات الإلكترونية، ظهرت الأخطار والتحديات التي تهدد تلك المعاملات وتقلص الثقة في تلك الخدمات وتهدد قيمة الإنترنت كوسيلة للتنمية الاقتصادية. ويستغل مرتكبو الجرائم السبرانية⁽¹⁾ غياب نظم المساءلة والثغرات في بني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنظمتها وفي التشريعات الوطنية والإقليمية لارتكاب الجرائم المعلوماتية.

ولقد شكل الفضاء السيبراني بشبكاته الحاسوبية المنتشرة في جميع دول العالم وبطبيعته العالمية حافزاً للتعاون الدولي والإقليمي ويستدعى ذلك عملاً مشتركاً بين الدول والشعوب، ليس من أجل تبادل التجارب الناجحة والخبرات فحسب، بل كذلك لمواجهة الأخطار والتحديات التي تخترق البيئة الرقمية ولا تعرف حدوداً بين الدول. وتعتبر مراكز طوارئ الحاسوب والمعروفة باسم سيرت CERT من أشهر الآليات المعتمدة في حماية البنى الأساسية وتنسيق التعاون على الصعيد الوطني والدولي في مجال حماية الفضاء السيبراني وتعزيز أمنه. وتهدف المراكز الوطنية للاستجابة لطوارئ الحاسوب عموماً إلى الوقاية من أخطار الفضاء السيبراني والتصدي لها والحماية منها ومعالجتها، ولا تكفي الحماية الفنية فقط من الأخطار والتحديات، فلا بد من وجود إطار قانوني يجرم الاختراقات المعلوماتية، ويحارب الاستخدام غير المشروع لهذه التكنولوجيا.

(1) الجرائم السيبرانية : هي جرائم الحاسوب والإنترنت.

وعلى مستوى المنطقة العربية، اهتمت الدول العربية بموضوع بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، حيث أصدر بعضها قوانين مكافحة الجريمة المعلوماتية بينما تسعى معظم الدول العربية الأخرى لإصدار هذه القوانين. وفي جانب آخر قام عدد من دول المنطقة بإنشاء مراكز وطنية للاستجابة لطوارئ الحاسوب. وما زال الأمر يتطلب جهوداً أكبر من خلال استكمال وضع القوانين الخاصة بتأمين الفضاء السيبراني والتعاملات الإلكترونية. والتوسع في إنشاء مراكز طوارئ الحاسوب على المستوى الوطني والتعاون على المستوى الإقليمي بين هذه المراكز وتعزيز التعاون على المستوى الإقليمي والدولي وتبادل البيانات وأفضل الممارسات. مع تشجيع القطاع الخاص للقيام بدوره في هذا الشأن.

النفوذ إلى الإنترنت. يعد موضوع تيسير النفاذ إلى الإنترنت وإزالة الحواجز التي تعوق تحقيق هذا النفاذ من أهم قضايا الإنترنت خاصة في الدول النامية، ويتضمن النفاذ مناقشة بعض القضايا ذات الصلة ومنها التكلفة المرتفعة، وضعف البنية التحتية، وبناء القدرات وغيرها. وقد أثارت القمة العالمية لمجتمع المعلومات قضية ارتفاع تكلفة الاتصال الدولي بشبكة الإنترنت، ودعت إلى تطوير إستراتيجيات لدعم الاتصال بالشبكة وإتاحة فرصة النفاذ للجميع بتكلفة ميسرة.

وعلى المستوى العربي شكل موضوع (النفاذ إلى المعلومات) محوراً أساسياً من محاور الإستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات- بناء مجتمع المعلومات (2007-2012). حيث أكدت الإستراتيجية على أهمية تحقيق هذا النفاذ واتخاذ التدابير اللازمة لتيسيره وإزالة العوائق التي تحول دون ذلك. ويعد مشروع "ربط شبكات الإنترنت العربية من خلال نقاط النفاذ الشاملة (NAPS)" من أهم المشروعات الإستراتيجية للمنطقة العربية، حيث يسعى هذا المشروع إلى إنشاء نقاط نفاذ لربط شبكات الإنترنت العربية، بحيث يتم تمرير الحركة بين الدول العربية عبر هذه النقاط كما يتم تمرير المعلومات إلى خارج المنطقة العربية من خلال هذه النقاط. ويتوقع أن يساعد هذا المشروع في تحقيق العديد من الفوائد أهمها تقليل تكلفة استخدام الإنترنت، وخفض تكاليف الربط بالشبكة العالمية وضمان استمرارية ربط الدول العربية مع بعضها حتى في حال تعثر الربط مع بعض المسارات الدولية.

مستقبل صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات وسبل التعاون بين الدول العربية

تولي الدول العربية أهمية كبرى لتنمية صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات وتعزيز دورها لتصبح قطاعاً إنتاجياً يساهم في دفع الاقتصاد الوطني. وتشكل منتجاته جزءاً من صادرات هذه الدول. فظهرت شركات كبيرة في عدد من دول المنطقة لتصنيع وتجميع أجهزة الحاسوب ومعدات وأجهزة الاتصالات. كما انطلقت بعض شركات الاتصالات في المنطقة وحصلت على تراخيص لإنشاء وتشغيل شبكات الاتصالات وتقديم خدمات الاتصالات في دول أخرى داخل المنطقة وخارجها.

لقد شهدت الفترة الأخيرة زيادة كبيرة في أعداد الشركات العاملة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في معظم دول المنطقة خاصة بعد تحرير الأسواق، واهتم العديد من دول المنطقة بدعم وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء الحاضنات التكنولوجية الداعمة لها.

وقامت بعض دول المنطقة بتقديم العديد من التسهيلات والحوافز لتشجيع الاستثمار، واتجه البعض إلى تصدير منتجات تقنية الاتصالات والمعلومات وخدماتها، فوضعت المبادرات والإستراتيجيات التي تحقق ذلك وسعت إلى رفع مستوى جودة منتجاتها لتتوافق صفاتها مع المعايير العالمية مع تقديم التسهيلات المرتبطة بالتصدير. ولتنمية صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات، يتعين تبني إستراتيجية تقوم على محاور ضرورية، من أهمها:

البحث والابتكار والتطوير في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات

يعد البحث العلمي والابتكار والتطوير من أبرز العوامل التي تساعد على نمو صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات وازدهارها. لذا اهتمت بعض دول المنطقة بالبحوث والتطوير والتوسع في مجالات البحث التطبيقي وإلى تفعيل التواصل بين المراكز البحثية والجامعات من ناحية والشركات من ناحية أخرى للتعرف على احتياجاتها وتوفير الدعم اللازم لها. وإن كانت الإحصاءات تشير إلى أن متوسط الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية يقل عن المستويات العالمية بشكل كبير.

ولتحقيق تقدم في هذا المحور ينبغي على دول المنطقة تبني عدد من السياسات التي تشجع وتدعم البحث والابتكار والتطوير ومنها:

- تعزيز قدرات البحث والتطوير والتوسع في مجالات البحث التطبيقي والتطوير ونقل التقنية.
- التركيز على البحث والتطوير في مجالات محددة تخدم الصناعة منها المحتوى العربي الرقمي ومعالجة اللغة العربية رقمياً ومراكز البحث العربية والتلاحم بين قطاعي الإعلام والاتصالات.
- وضع إستراتيجيات عربية لدعم ومتابعة الأبحاث والابتكار والتطوير، وتشجيع إقامة المراكز البحثية الافتراضية فيما بين الدول العربية.
- تشجيع شركات القطاع الخاص للمساهمة في مجال البحث والتطوير.
- تنفيذ مشروعات تجريبية للأفكار التي تنتج عن الأبحاث والابتكارات وتدبير التمويل اللازم لتنفيذها.
- توجيه الشباب نحو الاتجاه إلى مجال البحث العلمي والابتكار.

المناطق التكنولوجية

من أجل تشجيع البحث والتطوير والتصنيع، ولبناء واجهة حضارية للدولة العربية جاذبه للاستثمارات، أطلقت معظم دول المنطقة مشروعات لإنشاء مناطق تكنولوجية صناعية متخصصة في الاتصالات وتقنية المعلومات. وتوفر هذه المناطق بنية تكنولوجية فائقة التطور للشركات المحلية والأجنبية والشركات متعددة الجنسيات، كما توفر إلى جانب

البنية الأساسية المتميزة، حوافز لجذب المستثمرين مثل التسهيلات الحكومية والإعفاءات الضريبية وغيرها. وبالرغم من أن هذه المناطق ما زالت في مراحلها الأولى، إلا أن هناك أمثلة كثيرة ناجحة لتجمعات تكنولوجية ساهمت بالفعل في نمو صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات وتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

تقوم الشركات الصغيرة والمتوسطة بدور هام في نمو قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وزيادة عدد العاملين فيه والتأثير في النشاط الاقتصادي للدول. لذا يلزم تهيئة بيئة ملائمة لدعم وتطوير أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم القروض والإعفاءات الضريبية أو التسهيلات المرتبطة بالتصدير ولفترات مناسبة.

ولتشجيع إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا القطاع، ينبغي تبسيط إجراءات إنشاء هذه الشركات عن طريق اختصار عدد الإجراءات المطلوبة لتأسيس الشركة وتوفير التسهيلات المالية الضرورية لإنشائها من خلال إنشاء صناديق رأس المال المبادر يشارك فيها كل من القطاعين العام والخاص. والتوسع في إنشاء الحاضنات التكنولوجية التي تقدم الدعم المالي والمعنوي للشركات الصغيرة والمتوسطة وتذلل ما يعترضها من عقبات مع وضع مؤشرات لمتابعة وتقييم ورصد التقدم في هذا المجال والتعرف على المعوقات والسبلات إن وجدت.

الجودة والمواصفات العالمية

يتطلب تصدير منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجود صناعة تكنولوجية متقدمة ومنتجات معلوماتية بجوده عالية تتطابق مع المواصفات العالمية. لذلك يتعين على القائمين على تطوير هذه الصناعة الاهتمام بالمعايير الدولية ومراعاة قواعد الجودة العالمية لتوفير منتجات صناعية متقدمة قادرة على دخول الأسواق العالمية والمنافسة فيها.

البيئة القانونية والاستثمارية

مما لا شك فيه أن توفير الدعم الحكومي والعمل على توفير بيئة قانونية واستثمارية مشجعة، له أكبر الأثر في دعم صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات وزيادة الاستثمار في هذا القطاع وتشجيع الشركات العالمية والمتعددة الجنسيات للعمل في المنطقة.

ولقد كان لتحرير الخدمات وفتح الأسواق العربية للمنافسة مردود إيجابي لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للمنطقة، لذا من الضروري استكمال عملية تنظيم وتحرير قطاع الاتصالات وسن القوانين الملائمة وتوفير البيئة التنظيمية والتشريعية لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، مع زيادة الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية للمبدعين والمبتكرين.

ويتعين أيضاً تطوير قوانين الاستثمار لتلائم الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وإزالة العقبات أمام تطبيق هذه القوانين، وتقديم التسهيلات المحفزة لتطوير الصناعة كالقروض ميسره السداد والحوافز الضريبية والتسهيلات الجمركية، مع وجود نظم فعالة لتسوية النزاعات.

تنمية الكوادر اللازمة لتنمية صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات

تشكل الموارد البشرية عاملاً أساسياً لتنمية صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات، لذا من الضروري إعداد الكوادر البشرية اللازمة من المحترفين من خلال تطوير المناهج الدراسية بالجامعات طبقاً لمتطلبات سوق العمل، وربط برامج التدريب بالصناعة، وتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لاستخدام الاتصالات وتقنية المعلومات، وتنمية مهاراتهم في مختلف المجالات المتعلقة بالصناعة، ومنها المبيعات والتسويق وتطوير الأعمال وإدارة المشروعات وخدمة العملاء وغيرها. وإن دعم المتميزين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وإعداد برامج لرعاية المبدعين والمبتكرين منهم، وإقامة شراكة مع القطاع الخاص والتعاون مع الشركات العالمية لتوفير الكوادر الفنية المؤهلة سوف يسهم في توفير الكوادر العربية الماهرة المتميزة المطلوبة للعمل بالشركات المتخصصة.

مجالات تعزيز التعاون والتكامل العربي في صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات

تتمتع المنطقة العربية بالعديد من المزايا التي يمكن استغلالها من أجل دعم وتطوير صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات. وتتمثل هذه المزايا في اللغة المشتركة والثقافة المتجانسة والتقارب الجغرافي، كما أن تنوع الموارد في دول المنطقة يمكن أن يساهم بشكل كبير في نمو هذه الصناعة. ففي حين تمتلك بعض دول المنطقة الموارد المالية، تمتلك دول أخرى الموارد البشرية اللازمة لدعم الصناعة، هذا بخلاف الخبرات العربية المتميزة المتراكمة في مختلف دول المنطقة والتي يمكن الاستفادة منها داخل المنطقة بدلاً من تلك التي يتم استيرادها من الخارج.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستوى الإقليمي

إن تحقيق التكامل يتطلب تنسيقاً وتعاوناً جماعياً على كافة الأصعدة بين الحكومات ورجال الصناعة ورجال الأعمال، بحيث يمكن التعاون اقتصادياً وتجارياً لتحقيق التكامل الإقليمي في أشكال شتى، ومنها التكامل بين شركات القطاع الخاص العربية، بتكوين شركات مشتركة، أو إنشاء صناديق استثمار لتمويل مشروعات إقليمية جديدة، أو تقديم الدعم للشركات الناشئة الصغيرة والمتوسطة.

إن تشجيع التعاون العربي على أسس اقتصادية من شأنه أن ينشئ كيانات عربية فاعلة قادرة على المنافسة دولياً ومحلياً تستطيع تنفيذ مشروعات البنية التحتية الكبرى داخل المنطقة وخارجها، ومن أمثلة المشروعات الإقليمية الإستراتيجية التي تحتاج مثل هذه الشراكات:

- بناء شبكة اتصالات إقليمية متطورة.
- تنفيذ مشروع ربط نقاط النفاذ الشامل لشبكة الإنترنت.
- إنشاء وإدارة شبكات الهاتف الثابت والمحمول والإنترنت وتقديم خدماتها في دول المنطقة العربية وخارجها.

كما يمكن لشركات الاتصالات وتقنية المعلومات العربية استغلال الميزة النسبية التي توفرها وحدة اللغة على مستوى العالم العربي لإقامة صناعة محتوى عربية قوية قادرة على المنافسة عالمياً. وثمة أمثلة ناجحة داخل المنطقة لمثل هذه التحالفات في مشروعي عربسات والثريا.

ولقد جاءت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بالكويت 2009 لتؤكد على دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية. ودعت القمة إلى ضرورة توفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة لعمل القطاع الخاص وتقديم الدعم له وإزالة العقبات التي تحد من ممارسة دوره. كما دعت القمة إلى تعزيز القدرة التنافسية لشركات الاتصالات وتقنية المعلومات وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. وقد وضعت القمة برنامج عمل متكامل للمنطقة العربية يرمي إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي والارتقاء الاجتماعي والتنمية المستدامة لجميع الدول العربية. ولم يغفل دور قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات فيه كما لم يغفل دور القطاع الخاص في تنفيذه.

التعاون والتكامل في الصناعات الواعدة

من المناسب في المرحلة القادمة الاهتمام بعدد من الصناعات التي تكون لها الأولوية في إستراتيجيات المنطقة، ومن هذه الصناعات تلك التي تعتمد على القدرات التنافسية في المنطقة، أو التي يلعب فيها التعاون والتكامل العربي دوراً محورياً ويمكن أن يساهم في تطويرها دول عربية متعددة، أو الصناعات ذات المردود الاقتصادي الكبير أو التي تتيح فرص عمل لأعداد كبيرة من شباب المنطقة. ومن أبرز هذه الصناعات، صناعة المحتوى العربي الرقمي وصناعة خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات العابرة للقارات والمعروفة باسم التعهيد، وسيتم استعراضها فيما يلي:

صناعة المحتوى الرقمي العربي. يعتبر تطور المحتوى الرقمي العربي، أحد الدعائم الأساسية لبناء مجتمع معلومات عربي، وأحد المحاور الرئيسية لإقامة صناعة عربية إقليمية في الاتصالات وتقنية المعلومات. كما أن نقص المحتوى الرقمي العربي على شبكة الإنترنت يمثل أحد الأسباب الرئيسية التي تعيق انتشار استخدام الإنترنت في المنطقة العربية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة المحتوى الرقمي العربي المتوفر على الشبكة مازال محدوداً حيث يمثل أقل من 1 في المائة من إجمالي المحتوى على الشبكة مقارنة بعدد مستخدمي الإنترنت الناطقين باللغة العربية والذي يبلغ حوالي 3 في المائة من مجموع عدد مستخدمي الإنترنت في العالم، وأيضاً بالنسبة لعدد المتحدثين باللغة العربية حول العالم الذين يمثلون حوالي 6 في المائة من مجموع سكان العالم.

غير أن الإحصاءات تشير إلى حدوث تطور كبير في الفترة الأخيرة، فقد ارتفع عدد صفحات الويب الحاوية لمحتوى عربي من 114 مليون صفحة في عام 2005 إلى 189 مليون صفحة في عام 2006 أي بزيادة تبلغ 65.8 في المائة ويتوقع لعدد الصفحات باللغة العربية أن يبلغ 5.1 مليار صفحة في عام 2012.

وبالرغم من اهتمام الدول العربية بزيادة المحتوى الرقمي العربي على شبكة الإنترنت وإقامة صناعة متطورة في هذا المجال، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون ذلك وأهمها ضعف صناعة البرمجيات باللغة العربية وخاصة المرتبط منها بمحركات البحث والأرشفة واسترجاع المعلومات والترجمة الآلية، وضعف جهود البحث والتطوير في استخدام اللغة العربية وتطوير أدواتها الحاسوبية وضعف البيئة التمكينية لمساهمة القطاع الخاص في هذه الصناعة ونقص الكوادر الفنية والمهارات اللازمة لهذا النوع من الأعمال وغياب أو عدم كفاية التشريعات المرتبطة بحقوق النشر الرقمي وصعوبة اجتذاب التمويل اللازم لتطوير هذه الصناعة. غير أنه وعلى جانب آخر توجد عوامل عديدة مشجعة لإنشاء وتطوير صناعة المحتوى الرقمي في المنطقة من أهمها كون اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جميع الدول العربية مما يتيح سوقاً واسعاً لهذه الصناعة تتمثل في سكان هذه المنطقة البالغ عددهم حوالي 345 مليون نسمة بالإضافة إلى المغتربين العرب في دول العالم، كما يلعب التعاون بين دول المنطقة دوراً هاماً في حل المشاكل التقنية المتعلقة باستخدام اللغة العربية في البرمجيات المصممة لإنتاج المحتوى الرقمي العربي.

إن بناء صناعة محتوى رقمي ذات مردود اقتصادي على المستوى العربي، يتطلب توجيهها إستراتيجياً من قبل جميع دول المنطقة، ويتطلب هذا التوجه دعماً حكومياً كاملاً لصناعة المحتوى الرقمي يتمثل في توفير البيئة التمكينية لقيام هذه الصناعة، وتشجيع البحث والتطوير في مجال استخدام اللغة العربية في الاتصالات وتقنية المعلومات والمعالجة الآلية للغة العربية وتطوير البرمجيات ونظم المعلومات الملائمة لهذه المعالجة، وفي دعم زيادة المحتوى الرقمي العربي، مع وضع قوانين لحماية الملكية الفكرية تشمل المحتوى الرقمي.

كما يتعين الاهتمام بتعريب أدوات التخاطب مع الإنترنت ومنها تعريب أسماء النطاقات، وتطوير محركات بحث عربية تأخذ في الاعتبار خصوصية اللغة العربية، مع الاهتمام بتنمية القدرات البشرية اللازمة لتطوير هذه الصناعة وتشجيع القطاع الخاص على التوجه لها، خاصة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

صناعة خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات (التعهيد)⁽²⁾. تعد صناعة خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والتي يطلق عليها صناعة (التعهيد) أو خدمات التشغيل للغير، من الصناعات العالمية الجديدة والأسرع نمواً في توفير فرص العمل، وخيار رئيسي لإستراتيجية للنهوض بصناعات صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات. ومصطلح التعهيد يعني أن تقوم شركة كبرى في الخارج بإسناد تنفيذ جزء من أعمالها لشركة أخرى في دولة أخرى باستخدام الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك لأن تكون الشركة الأولى غير قادرة أو راغبة في القيام بهذه الأعمال بنفسها أو لأسباب ترتبط بالأسعار التنافسية لإنجاز هذه الأعمال، أو لرغبة الشركة التركيز على إنجاز الأعمال الأساسية داخلها. وتندرج الخدمات التي يمكن تقديمها للغير ابتداءً من الخدمات التي تقدمها مراكز الاتصالات وخدمة العملاء والتي تتطلب الكوادر البشرية المؤهلة القادرة على أداء الأعمال الموكلة لها بدقة وكفاءة، إلى الخدمات التكنولوجية المتقدمة التي

(2) التعهيد : هو خدمات التشغيل للغير Sourcing Out.

تتضمن تقديم الاستشارات وتصميم وتطوير البرمجيات والدعم الفني والتي يقوم بها خبراء متخصصون ذوي خبرة تكنولوجية كبيرة وكفاءة عالية.

وتعتمد صناعة التعهيد على توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والمتمكنة من أداء الأعمال الموكلة لها بدقة وكفاءة وحرفية عالية، إلى جانب إتقانها للغات الأساسية للأسواق التي تخدمها ومهارات الاتصال التقنية. كما أن توفير البنية التحتية القوية والأسعار التنافسية والدعم الحكومي وتوفير البيئة التنظيمية والتشريعية الملائمة من العوامل الرئيسية الأخرى الضرورية لقيام هذه الصناعة.

تتمتع المنطقة العربية بالعديد من المزايا التي يمكن استغلالها من أجل دعم صناعة الخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وتصديرها، وتتنوع تلك المزايا والقدرات على المستوى العربي مثل (توفر لغات أجنبية متعددة – التقارب الجغرافي – وحدة اللغة – أعداد كبيرة من خريجي الجامعات – أجور منخفضة نسبيا – الخبرات) والتي تبرز أن الدول العربية تمتلك المزايا والمقومات التي يمكن تكاملها لتحقيق ريادة في هذا المجال وفي المجالات سابقة الذكر.